موجز قطري

المملكة العربية السعودية

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

مكافحة الفساد

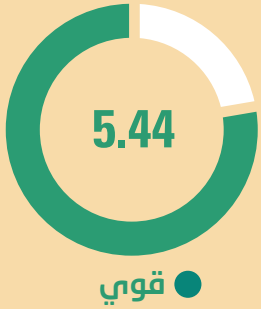

ضعيف جداً | ضعيف | ابتدائي | متوسط | متطوّر | قوي | قوي جداً

المكونات	2020	2025
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	6.42 قوي	▼ 5.25 قوي
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	6.13 قوي	▼ 5.25 قوي
الميزانية والنفقات العامة	0.00 ضعيف جداً	▲ 7.00 قوي جداً
الحكومة الرقمية	0.00 ضعيف جداً	▲ 7.00 قوي جداً
الحكومة المفتوحة والشفافية	7.00 قوي جداً	▼ 5.25 قوي
معايير المشتريات العامة	3.89 متوسط	▲ 5.25 قوي

المكونات

2020 2025

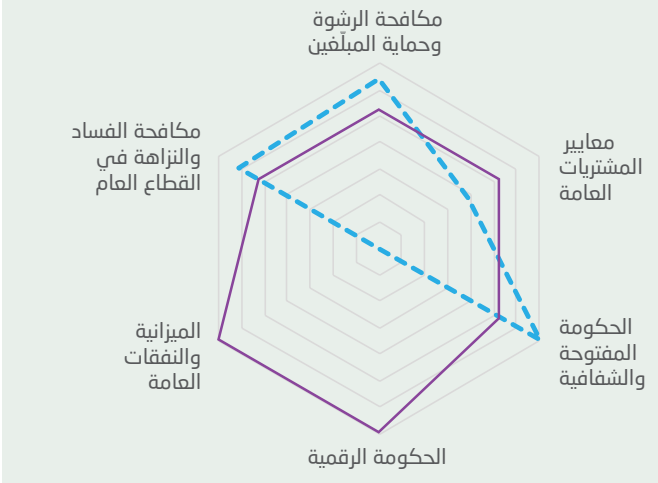

العناصر

2020 2025

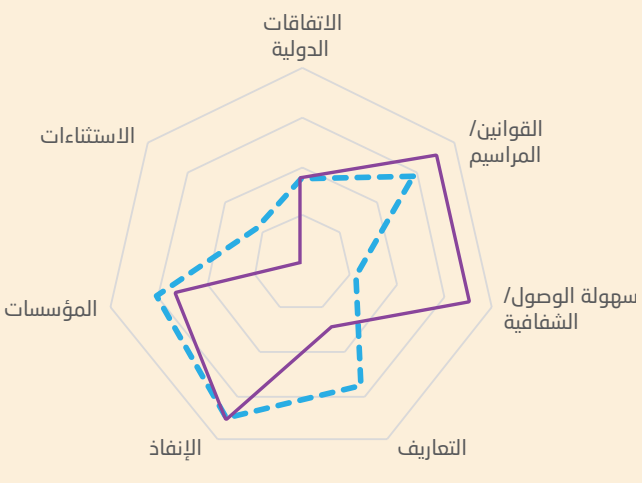

جرى إعداد هذا الملف الوطني بناءً على الإطار القانوني والتنظيمي الساري في كانون الأول/ديسمبر 2025.

أجري تقييم مكافحة الفساد تحت المظلة الأوسع لمشروع الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، وعلى أساس مجموعة من المؤشرات المصنفة ضمن ستة مكونات أساسية: مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، والميزانية والنفقات العامة، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

في هذه الوثيقة لمحة وتحليل على أساس التقييم المذكور ومؤشراته من حيث ما تنطبق على حالة المملكة العربية السعودية. وفيها أيضاً استعراض للقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف أبعاد مكافحة الفساد، على أساس المكونات الستة للتقييم.

سنت المملكة العربية السعودية عدة قوانين ولوائح للتصدي لممارسات الفساد وحماية الأموال العامة وتعزيز النزاهة والشفافية في الإدارة العامة. وتشمل الأدوات الرئيسية ما يلي:

- نظام مكافحة الرشوة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/36 لعام 1992، ونظام وظائف مباشرة الأموال العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/18 لعام 2014 ونظام الإجراءات الجزائية السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/39 لعام 2001.
- نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد بموجب المرسوم الملكي رقم م/25 لعام 2024.
- نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بموجب المرسوم الملكي رقم م/128 لعام 2019.
- الترتيبات التنظيمية والهيكلية المتصلة بمكافحة الفساد المالي والإداري بموجب الأمر الملكي رقم أ/277.
- قرار مجلس الوزراء رقم 418 بالموافقة على تنظيم هيئة الحكومة الرقمية.
- نظام حماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا الذي صدر بموجب المرسوم الملكي رقم م/148.

على الصعيدين الدولي والإقليمي، وقعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الثاني/يناير 2004 وصادقت عليها في نيسان/أبريل 2013. كما صادقت على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

الهدف من مكون التقييم هذا هو تبيّن الإطار القانوني المعتمد لدى البلد لمنع الفساد في القطاع العام، والتصدي له إذا وقع. ويشمل تعريف الفساد والممارسات المتصلة به في القانون، ووجود اتفاقيات إقليمية ودولية في هذا الصدد، وآليات التنفيذ والرقابة الرئيسية، ونظام العقوبات والإعفاءات المشروطة حيثما تنطبق.

تحدد المادة 2 من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (المرسوم الملكي رقم م/25) جرائم الفساد، وتشمل الرشوة والاعتداء على المال العام وإساءة استخدام السلطة وأي جريمة أخرى يُنَص على أنها جريمة فساد بناءً على النظام.

وتكملة لذلك، تنص المادة 9 من قانون التعامل مع الأموال العامة (رقم م/18 لعام 2014) على جرائم مختلفة، مثل اختلاس الأموال العامة، وإساءة استخدام الوظائف الرسمية، والكشف عن المعلومات السرية. وتشمل العقوبات المفروضة على هذه الجرائم الغرامة والسجن.

وتخوّل المادة 4 من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (م/25) الهيئة بالرقابة الإدارية على الجهات العامة، وحماية النزاهة وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد. كما تخوّل الهيئة بالتحقيق في المخالفات الإدارية والمالية وجرائم الفساد، وإقامة الدعوى فيها أمام المحكمة المختصة، واسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن ارتكاب أي من جرائم الفساد.

ويشجع القانون أيضاً على التعاون مع السلطات من خلال آليات تحفيزية. فتنص المادة 16 من نظام مكافحة الرشوة (المرسوم الملكي رقم م/ 63) على إعفاء الراشي أو الوسيط من العقوبة الأصلية والتبعية إذا أخبر السلطات بالجريمة قبل اكتشافها.

إلا أن التشريعات لا تتطرق بصراحة إلى بعض الأنشطة التي تهدد بالفساد الاقتصادي، مثل التلاعب أو التواطؤ في العطاءات واتفاقات تقاسم الأسواق، باعتبارها جرائم متميزة ضمن إطار مكافحة الفساد.

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني المعتمد في المملكة العربية السعودية لمنع الرشوة وما يتصل بها من ممارسات، واكتشافها ومعاقبة مرتكبيها، وتدابير حماية الأشخاص الذين يبلّغون عن مثل هذه السلوكيات. ويتناول تعريف الرشوة والجرائم المرتبطة بها في التشريع الوطني، ووجود الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والآليات الرئيسية للتحقيق والرقابة، والعقوبات والتدابير التصحيحية المعمول بها، والسياسات لتعزيز السلوك الأخلاقي والمناهض للرشوة، ووجود أنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وقنوات للإبلاغ، ومدى سهولة الوصول إلى هذه الأنظمة والقنوات.

تعرّف جريمة الرشوة في المواد 1-6 من المرسوم الملكي رقم م/36 بشأن مكافحة الرشوة، والذي لا ينطبق فقط على الموظفين العموميين السعوديين، بل كذلك على الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات والمنظمات الدولية في ما يتعلق بتصريف الأعمال التجارية الدولية. ويفرض القانون عقوبات على الموظفين العموميين الذين يسيئون استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية.

وتجرم المادة 9 فعل تقديم رشوة، وتنص على عقوبات تصل إلى السجن لمدة 10 سنوات، و/أو غرامة تصل إلى مليون ريال. وتوسع المادة 9 مكرراً (2) نطاق الحظر ليشمل موظفي القطاع الخاص، بحيث يصبح قبولهم للرشاوى جريمة. وقد يواجه مرتكبو هذا الجرم عقوبة السجن لمدة تصل إلى 5 سنوات، و/أو غرامة تصل إلى 500,000 ريال.

ولتعزيز حماية الأشخاص الذين يساعدون في الكشف عن الفساد، اعتمد، بموجب المرسوم الملكي رقم م/148، نظامٌ لحماية المبلغين والشهود والخبراء والضحايا. ويضمن هذا التشريع السرية، ويحمي من الانتقام، ويوفر تعويضاً عن الأضرار أو النفقات ذات الصلة التي تكبدها المبلغون نتيجة للإبلاغ. ويفرض القانون إجراء تحقيقات شاملة في البلاغات وتوفير الحماية للأفراد المبلغين والشهود والخبراء والضحايا في القضايا المتصلة بالفساد، ولأسر هؤلاء الأفراد.

وتتوفر آليات للإبلاغ عن أعمال الفساد، بما في ذلك الرشوة، من خلال منصة «نزاهة»، التي توفر قنوات للأفراد والكيانات لتقديم الشكاوى والمعلومات.

إلا أن التشريعات لا تحدد إطاراً وطنياً مخصصاً أو معايير واضحة لتقييم احتمالية وقوع حالات الرشوة وتأثير هذه الحالات.

الميزانية والنفقات العامة

يتناول مكون التقييم هذا المعايير والآليات المعمول بها لتنظيم الميزانية والنفقات العامة والإشراف عليها، بما في ذلك وجود معايير قانونية للمراقبة والتدقيق، وإمكانية الوصول إلى معلومات الميزانية لأصحاب المصلحة.

تنص المادة 7 من نظام الديوان العام للمحاسبة، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/ 9 لعام 1971، والمعدل بالمرسوم الملكي رقم م/ 178 لعام 2020، على اختصاص الديوان بالرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكذلك مراقبة كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ومراقبة حسن استعمال هذه الأموال واستغلالها والمحافظة عليها.

وتسند المادة 8 إلى الديوان المسؤوليات التالية:

- التحقق من أن جميع إيرادات الدولة ومستحقاتها من أموال وأعيان وخدمات قد أدخلت في ذمتها وفقاً للنظم السارية، وأن كافة مصروفاتها قد تمت وفقاً لأحكام الميزانية السنوية، وطبقاً للنظم واللوائح الإدارية والمالية والحسابية النافذة.
- التحقق من أن كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة تستعمل في الأغراض التي خصصت من أجلها من قبل الجهة المختصة، وأن لدى هذه الجهات من الإجراءات ما يكفل سلامة هذه الأموال وحسن استعمالها واستغلالها، ويضمن عدم إساءة استعمالها أو استخدامها في غير الأغراض التي خصصت من أجلها.
- التحقق من أن كل جهة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان تقوم بتطبيق الأنظمة واللوائح المالية والحسابية التي تخضع لها وفقاً لنظامها الخاص تطبيقاً كاملاً وأنه ليس في تصرفاتها المالية ما يتعارض مع تلك الأنظمة واللوائح.
- متابعة الأنظمة واللوائح المالية والحسابية النافذة للتحقق من تطبيقها وكفايتها وملاءمتها للتطورات التي تستجد على الإدارة العامة بالمملكة، وتوجيه النظر إلى أوجه النقص في ذلك، وتقديم الاقتراحات اللازمة لتطوير هذه الأنظمة واللوائح أو تغييرها.

وبالنسبة إلى الشفافية، تنشر حكومة المملكة العربية السعودية تقارير سنوية عن الميزانية العامة للدولة، وتقدم معلومات مفصلة عن الميزانية الجديدة وتقارير الأداء والأهداف المالية الرئيسية ومؤشرات الإنفاق في مختلف القطاعات. كما أن البيانات المتعلقة بمؤشرات أداء الحكومة متاحة للجمهور، ويمكن الوصول بحرية عبر الإنترنت إلى مخصصات الميزانية لكل وزارة على حدة.

وتصدر وزارة المالية بياناً سنوياً قبل إعداد الميزانية، على الرغم من أن هذه الممارسة ليست إلزامية بموجب القانون.

إضافة إلى ذلك، وبموجب المرسوم الملكي رقم م/9 لعام 1971، المعدل بالمرسوم الملكي رقم م/178 لعام 2020، يكلّف الديوان العام للمحاسبة قانوناً بمراجعة النفقات العامة ونشر النتائج من أجل اطلاع الجمهور عليها.

الحكومة الرقمية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني للحكومة الرقمية، بما في ذلك حماية الخصوصية وأمن البيانات، والوصول إلى البيانات الحكومية.

وضعت المملكة العربية السعودية إطاراً قانونياً شاملاً لضمان الخصوصية وحماية البيانات، يتمحور حول قانون حماية البيانات الشخصية، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/19 الذي دخل حيز التنفيذ في 14 أيلول/سبتمبر 2023.

ولدعم التحول الرقمي، أنشئت هيئة الحكومة الرقمية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 418/ لعام 2021. وتتولى الهيئة مسؤولية تنسيق العمليات الرقمية عبر الكيانات الحكومية وتسهيل وصول الجمهور إلى المعلومات والخدمات الرقمية.

وتحدد المادتان 4 و5 من قرار مجلس الوزراء رقمرقم 418 لعام 2021 الصادر عن هيئة الحكومة الرقمية المهام التالية للهيئة:

- التنسيق مع السلطات المختصة لتنظيم خدمات الحكومة الرقمية، ووضع المعايير، ونشر قياسات الأداء والتقارير.
- تقييم أداء الوكالات الحكومية في مجال الحكومة الرقمية، بما في ذلك رضا المستفيدين.
- ضمان الامتثال للمعايير الفنية في مشتريات المشاريع الرقمية الحكومية.

كما يفرض الإطار التنظيمي للحكومة الرقمية الالتزام بمعايير الخدمات الرقمية عبر منصات الحكومة.

وتعمل المملكة العربية السعودية أيضاً على تطوير نهجها في مجال أخلاقيات الذكاء الاصطناعي تحت قيادة الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي. وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم 292 لعام 2019، الفقرة (1) من

المادة 10، تضطلع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي بمهمة وضع السياسات وأطر الحوكمة والمعايير والضوابط المتعلقة بالبيانات والذكاء الاصطناعي، ومراقبة الامتثال لها.

وضمن هذه الولاية، طورت الهيئة إطار عمل لمبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، استناداً إلى تحليل الممارسات والمعايير العالمية.

الحكومة المفتوحة والشفافية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والحكومة المفتوحة. ويتناول مدى تجسيد المبادئ المرتبطة بالشفافية، مثل حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، والتزامات الإفصاح، والآليات التي تمكن من الرقابة العامة، في التشريعات، فضلاً عن دور المؤسسات المسؤولة عن متابعة الامتثال لها.

تحدد المادة 4 من نظام هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (رقم م/25) أهداف القانون، التي تشمل حماية النزاهة وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد.

كما سعت المملكة العربية السعودية إلى تنفيذ مبادرات تتعلق بالبيانات المفتوحة والشفافية من خلال أدوات في السياسة العامة. وتتيح منصة البيانات المفتوحة للجمهور إمكانية الوصول إلى البيانات الحكومية. وتشمل ولاية هيئة الرقابة ومكافحة الفساد رصد وتعزيز الشفافية في المؤسسات العامة.

ولتعزيز الحوكمة الرشيدة، نفذت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد 24 برنامجاً رقابياً لرصد وضمان التطبيق السليم للقوانين واللوائح في 50 جهة حكومية. وشملت هذه البرامج:

- المراجعة وتقييم المخاطر: تحليل وتقييم القوانين والسياسات والإجراءات التي تنفذها الكيانات الخاضعة لولاية الهيئة من أجل تحديد مخاطر الفساد. وعند الكشف على انتهاكات أو التوصية بإجراء تعديلات قانونية أو إجرائية، تحال المسألة إلى السلطة المختصة.
- برنامج التحقق: مبادرة محددة الأهداف ضمن استراتيجية الرقابة التي تتبعها هيئة نزاهة، تركز على تقييم فعالية ونزاهة الأطر القانونية والإجرائية القائمة. وتبلغ السلطات المختصة بالمخاطر أو الانتهاكات أو الإصلاحات المقترحة المحددة.

ولم تعرّف التشريعات السعودية حتى الآن الشفافية كمبدأ قانوني مستقل.

معايير المشتريات العامة

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني الذي ينظم المشتريات العامة، بما في ذلك المعايير والإجراءات لمنح العقود العامة، وتحديد السلطات والهيئات الرقابية المسؤولة، وتوفر آليات التنفيذ والمراجعة، ودرجة شفافية وسهولة عمليات الشراء، ومدى دمج اعتبارات مكافحة الفساد، ومشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستثناءات أو الأنظمة الخاصة المطبقة.

يوفر نظام المنافسات والمشتريات الحكومية (المرسوم الملكي رقم م/128) الإطار القانوني الأساسي للمشتريات العامة في المملكة العربية السعودية. وتحدد المادة 2 من النظام الأهداف الرئيسية للتشريع: منع إساءة استخدام السلطة لحماية الأموال العامة، وتعزيز الشفافية والنزاهة، وتشجيع الانفتاح والمنافسة العادلة في عمليات الشراء. ويتطرق النظام إلى أنواع العقود المختلفة التي يجوز للكيانات العامة استخدامها في إجراءات الشراء.

وبالنسبة إلى الرقابة ومراقبة الأداء، تنص المادة 79 على أن تقوم الهيئات الحكومية بتقييم أداء المقاول عند الانتهاء من العقد، باستخدام نموذج تقييم موحد. وتنص الفقرة 5 من

المادة 46 على وجوب تزويد الديوان العام للمحاسبة بكافة الاتفاقيات والعقود ومستندات الصرف الخاصة بتلك الأعمال والمشتريات. وينص القانون أيضاً على بعض الاستثناءات؛ على سبيل المثال، قد تخضع عقود المعدات العسكرية للتدقيق من قبل الهيئة العامة للصناعات العسكرية.

ويحدد القانون عتبات مالية لأساليب شراء محددة:

- فلا يجوز استخدام إجراءات المناقصة المحدودة إلا في المشتريات التي تبلغ قيمتها 500,000 ريال سعودي أو أقل.
- وتقتصر إجراءات الشراء المباشر على المشتريات التي لا تتجاوز قيمتها 100,000 ريال سعودي.

ولدعم مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يتضمن القانون تدابير تفضيلية. فعندما تقل القيمة التقديرية لمناقصة محدودة عن 500,000 ريال، يجب دعوة ما لا يقل عن خمسة مقدمي عطاءات، ويجب إعطاء الأفضلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم المحلية. كما تُعطى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم الأولوية في إجراءات الشراء المباشرة.

وتعزز الشفافية في المشتريات بالاستخدام الإلزامي لبوابة إلكترونية موحدة للمشتريات يعلن خلالها عن جميع المناقصات الحكومية وإجراءات المشتريات. ويحدد القانون مواعيد نهائية واضحة لتقديم عروض الاهتمام والعطاءات، ويسمح بالطعن في قرارات الشراء.

وتنص المادة 92 على أن كيانات القطاع العام ملزمة بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية، وإذا لم تتمكن من ذلك، يحق للطرف المتعاقد المطالبة بتعويض من خلال المحكمة الإدارية.

وأخيراً، توكل المادة 13 إلى وزارة المالية مسؤولية جمع ونشر البيانات المتعلقة بأنشطة المناقصات الحكومية عبر البوابة الإلكترونية، ومراقبة تنفيذ القانون، دون المساس بأدوار الهيئات الإدارية الأخرى.

ولا يحدد نظام المنافسات والمشتريات الحكومية بوضوح دور الرقابة الرسمي للهيئات المتخصصة في مكافحة الفساد في عمليات الشراء، ولا ينص على مشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل المجتمع المدني أو الجمعيات المهنية، في مراقبة المشتريات العامة.

توصيات

- تعزيز التعاون بين الهيئات الإدارية العامة لمنع الفساد ومكافحته، بما يتماشى مع التوجيهات الواردة في الأمر الملكي رقم أ/277 المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 2019.
- تمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني، من المشاركة في رصد وتقييم ممارسات المشتريات العامة.
- مواصلة تطوير مبادرات التوعية العامة وبناء القدرات التي تهدف إلى تثقيف الجمهور العام بشأن تدابير مكافحة الفساد، بهدف زيادة مشاركة المجتمع في مكافحة الفساد.
- اعتماد قانون محدد يُلزم بنشر بيانات ما قبل الميزانية أو وثائق ميزانية يسهل على المواطنين فهمها.
- مواصلة توسيع وتعزيز برامج التدريب للموظفين العموميين المشاركين في أعمال مكافحة الفساد، مع التركيز على تحسين القدرات المؤسسية.